

نحو ان الله شك ونحو ان كسب من التامية طلبات ونحو انك ريد
 السادس ان يستعمل محذوف في مثل او تسمية كقولهم من ذكر امر قد
 تقادروا عنده حينئذ الان واضله ذلك حيلته واستمع الان وتوقف
 المعنى بالرفق واللين والاسبغ ان يكون المعقول محذوف فاعلى بظن
 التفسير نحو ان يجر الجملة صحت فيه ونحو ان يردت به عندهم
 اجازة مستدل بقرينة بعضهم والظالمين اعد لهمق والاكرون
 فيجوزون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسماء ابتدا او ينصب
 باضاريا وزنة ونحوه وبالجملة في في لانية والنصب
 قرأه للقرائة ويحتمل العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى
 ان يقدو المحذوف منضارها اي ونعذب لمناسية يدخل
 او ماضيا اي ونعذب لمناسية المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء
 واما القرأة بالجوزين فوكيد الجوز ما عاده ذلك لخلع على ضمير
 ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار
 والجوزين فوكيد الجار والجزر لان الضمير لا يوكد الظاهر
 لان الظاهر اقوى ولا يكون المحذوف زيدا لان الجوز رباعية
 الجار لان العرب لم يتبدل منضار من مظهر لا يعولون
 وانه زيد هو وانما يجوز ذلك لبعض الضميرين بالقياس
 والتماثل المضمون لغير البأخر والدليل ان القسبي وقاله لا كيد
 اصنامكم وقولكم لله لا يوحى لاجل والله ولو صرح بالفعل
 ونحو ذلك ونجبت الباق فان قلت هل المتعلق الوصل المحذوف
 القائم والصلة لان الضمير والصلة لا يكون الا محتمل
 قال ابن عسقلان في التامية ان يقال ان نحو الذي
 في الدار يتقدم مستقر على انه محذوف في على حد قرأة
 فيصم مما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك والطراد
 هذا انتهى وكذا يجب في الصفة ونحو كل رجل في الدار عليه

درهم

درهم لان الفاعل محذوف في نحو كل رجل ياتي في له وتمتع في نحو كل
 صالح قوله درهم فاعوله كل امرئ متاعا ومذاهم في نحو كل
 المتعالي فاعوله فاعوله في نحو كل الصفة والمحال فمن
 قدر الفعل وهذا الاكرون ولان الله الاصل في العمل ومن
 قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والمحال والنعمة الاكرون
 ولان العطف في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا لان
 تفصيل المقدر في وان لم يبق لان الحق انما هو محذوف الضمير
 بل نقلناه الى الظرف المحذوف في فعل او وصف وكلاهما
 مفرد واقا في الاستعمال فينقد بحسب المستقر فيقدر
 الفعل في نحو او من الجملة تعتكف فيه والوصف في نحو
 قوم الجملة انت معتكف منه والحق كما قال ابن هشام
 انه لا يربح فيقدره اسما ولا فعلا بل يحتمل المعنى اما في
 الضمير فيقدره اضمير واما في الاستعمال فيقدره كالمعنى
 به يوم الجملة صحت فيه الا اذا حصل مانع مانع كما في زيد
 امرؤ او معنوي كما في زيد اضر اباه او تقدير
 المذكور يقتضي في الاول يغذي القاصر بنسبه وفي الثاني
 خلاف ذلك لان الضمير لا يرفع زيد فوجب ان يقدو
 جاورف في الاول واهب في الثاني واما في المثال
 فيقدر بحسب المعنى في نحو زيد في الدار فيقدر كونه مطلقا
 ونحو كان او يستقل ومضارع ان اردت الحال فلا تستقل
 نحو الصومر الموراف في الصومر والعدا او في الحد او قد
 كان او استقرا ووصفها ان اردت المعنى هذا هو الموصوف
 وقد اعتلوه واوحملت المعنى فيقدر بالوصف فانه
 صالح في الازمنة كلها فلا يجوز تقديره بالوصف الخاص
 تقام ونحو اسرار الدليل ويكون المحذوف حديد غير واجب